



د. حسن العالي



شركات دول مجلس التعاون الخليجي تطبق 50% من المعايير الدولية المتعلقة بحوكمة الشركات، ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى 85% خلال السنوات الثلاث المقبلة، في حال بدأت دول الخليج إقرار قوانين حوكمة شركاتها.

تطبيق 50% من المعايير الدولية لحوكمة الشركات... فهل هذا يكفي!

باحث
اقتصادي
ومصرفي
بحريني

إن حوكمة الشركات هي مجموعة من المعايير الأخلاقية والمهنية تتعلق بصفة أساسية بالعلاقة بين الشركة وأصحابها، أي مجموعة القواعد والحوافز التي تراقب وتوجه الإدارة نحو تعظيم الربحية ورفع قيمة الشركات في الأجل الطويل بالنسبة للمساهمين.

ومنذ عام 1997، ومع انفجار الأزمة المالية الآسيوية، أخذ العالم ينظر نظرة جديدة إلى حوكمة الشركات، فهذه الأزمة يمكن وصفها بأنها كانت أزمة ثقة في المؤسسات والتشريعات التي تنظم نشاط الأعمال والعلاقات فيما بين منشآت الأعمال والحكومة. وقد كانت المشاكل العديدة التي برزت إلى المقدمة في أثناء الأزمة تتضمن عمليات ومعاملات الموظفين الداخليين والأقارب والأصدقاء بين منشآت الأعمال والحكومة، وحصول الشركات على مبالغ هائلة من الديون قصيرة الأجل، في الوقت نفسه الذي حرصت فيه على عدم معرفة المساهمين بهذه الأمور، وإخفاء هذه الديون من خلال طرق ونظم محاسبية "مبتكرة"، وما إلى ذلك. كما أن الأحداث خلال السنوات الماضية ابتداءً بفضيحة شركة إنرون Enron وما تلا ذلك من سلسلة اكتشافات عن تلاعب الشركات في قوائمها المالية - كان آخرها

تلك المتعلقة بالقطب البارز في وول ستريت برنادر مادوف - أظهرت بوضوح أهمية حوكمة الشركات حتى في الدول التي كان من المعتاد اعتبارها أسواقاً مالية "قريبة من الكمال". وقد اكتسبت حوكمة الشركات أهمية أكبر بالنسبة للديمقراطيات الناشئة نظراً لضعف النظام القانوني، الذي لا يمكن معه إجراء تنفيذ العقود وحل المنازعات بطريقة فعالة. كما أن ضعف نوعية المعلومات تؤدي إلى منع الإشراف والرقابة وتعمل على انتشار مظاهر الفساد وانعدام الثقة. ويؤدي اتباع المبادئ السليمة لحوكمة الشركات إلى خلق الاحتياطات اللازمة ضد الفساد وسوء الإدارة، مع تشجيع الشفافية في الحياة الاقتصادية.

وفيما يخص دول مجلس التعاون الخليجي، فتطبيق معايير الحوكمة يتقدم بسرعة، حيث أظهر استقصاء أجراه معهد الحوكمة التابع لمركز دبي المالي العالمي، بالتعاون مع معهد التمويل الدولي، أن شركات دول مجلس التعاون الخليجي تطبق 50% من المعايير الدولية المتعلقة بحوكمة الشركات، متوقعاً هذا المسح أن ترتفع هذه النسبة إلى 85% خلال السنوات الثلاث المقبلة، في حال بدأت دول الخليج إقرار قوانين حوكمة شركاتها.

لذلك، يمكن القول إن هناك تحسناً واضحاً في معايير حوكمة الشركات في دول مجلس التعاون الخليجي، إلا إن الحاجة لا تزال قائمة إلى المزيد من التحسينات. فإذا ما أرادت السلطات المعنية في دول الخليج الارتقاء بهذه المعايير إلى مستويات عالمية، وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتعزيز كفاءة الأسواق، فإنه يتعين عليها الحزم في تطبيق القوانين في هذا المجال بكل جدية. ونحن نعتقد بأن الإرادة السياسية متوفرة لتحقيق ذلك ونتوقع المزيد من التطور في السنوات المقبلة.

ويجب أن نتذكر هنا أن الاقتصاد الخليجي في أغلبه الأعم - وإذا ما استثنينا قطاع النفط وكل ما يتعلق به من صناعات - هو اقتصاد عائلي، حيث تسيطر الشركات العائلية على أكثر من 85% من الأنشطة الاقتصادية في دول المجلس.

من جهة أخرى، تظهر الاستقصاءات أن عمر الشركات العائلية قصير نسبياً، إذا ما قورن بعمر مثيلاتها في دول منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي "الأوسيد"، والذي يتراوح بين 30 و35 عاماً، لذلك، فإن إدخال مبادئ الحوكمة ومعاييرها سيساعد على انتقال الثروة العائلية للأجيال المقبلة، وتوزيعها على أعضاء العائلة بشكل يسهم في بقاء الشركة لا فنائها.

إن الحوكمة تسمح للشركة العائلية بإدخال مساهمين من غير أعضاء العائلة، عن طريق قواعد الشفافية التي تعطي بيانات كافية للمساهمين الجدد، الذين سيضخون موارد مالية جديدة تمكن الشركة من التوسع وتخفيف المخاطر المالية، إضافة إلى أهمية إدخال أعضاء مستقلين يمتلكون الخبرة الكافية إلى عضوية مجلس الإدارة بهدف ضخ دماء جديدة للشركة.

كما أن انفتاح الأسواق وتحرير الاقتصاديات الخليجية علاوة على الانضمام لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية جميعها عوامل ساهمت بقوة في تسريع خطى الحوكمة في دول مجلس التعاون الخليجي. لذلك، لا غرابة أن نلاحظ أن أكثر المؤسسات تطبيقاً لمعايير العولمة هي المؤسسات المالية - خاصة البنوك - نظراً لارتباطها المباشر بالأسواق العالمية، ومواكبتها المعايير العالمية في الممارسات المصرفية الخاصة بمتطلبات "بازل 1" و"بازل 2"، حيث قامت المصارف المركزية في دول مجلس التعاون الست بتعديل أنظمتها لتتضمن متطلبات حوكمة الشركات، مثل تحقيق الشفافية والإفصاح في البيانات المالية، وإجراء تدقيق على مستوى مجلس الإدارة، وتعيين أعضاء مجلس إدارة مستقلين، وتشكيل لجان التعيينات،

الاقتصاد
الخليجي في
أغلبه الأعم
- وإذا ما
استثنينا قطاع
النفط وكل
ما يتعلق به
من صناعات
- اقتصاد
عائلي،
حيث تسيطر
الشركات
العائلية على
أكثر من 85%
من الأنشطة
الاقتصادية في
دول المجلس.



أنجزت الشركات الخليجية عمليات استحواذ بقيمة 25.9 مليار دولار في المملكة المتحدة وأوروبا وأمريكا الشمالية خلال العام 2007. ومن المتوقع لهذا التوجه أن يستمر مستقبلاً بعد انحسار الأزمة المالية العالمية.

أظهرت دراسة قام بها البنك الدولي حول استخدام المغرب وتونس للنماذج الاقتصادية، أن الإصلاح التنظيمي يمكن أن يؤدي إلى ازدياد النمو الناتج عن تحرير التجارة بنسبة تتراوح بين 30% و45%.



تؤدي القوانين والأنظمة المتشددة وغير المرنة إلى الحد من قدرة الاقتصاد على الاستجابة للفرص التي تقدمها السوق الدولية والتحديات التي يفرضها، لأنها تحول دون انتقال الموارد إلى القطاعات الأكثر إنتاجية فاعلية بعد تطبيق تحرير التجارة، في ظل اتفاقيات التجارة العالمية.

والتعويضات، وتعزيز إدارة المخاطر. كما أسهم فتح أسواق المال الخليجية أمام الاستثمارات الأجنبية في تعزيز معايير الحوكمة في الشركات المدرجة في أسواق دول مجلس التعاون نتيجة لارتفاع سقف التوقعات من أصحاب هذه الاستثمارات. كذلك أسهم النشاط المتزايد للشركات الخليجية في الأسواق العالمية في تحسين معايير القطاع الخاص وفقاً لأفضل الممارسات العالمية. فقد أنجزت الشركات الخليجية عمليات استحواذ بقيمة 25.9 مليار دولار في المملكة المتحدة وأوروبا وأمريكا الشمالية خلال العام 2007. ومن المتوقع لهذا التوجه أن يستمر مستقبلاً بعد انحسار الأزمة المالية العالمية. إن للحوكمة الرشيدة أهمية بالغة في تحقيق النمو، حيث أشارت دراسة حديثة - قام بها البنك الدولي - إلى أنه لو كانت نوعية الإدارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تضاهي النوعية المتوسطة التي تتسم بها الإدارة في القطاع العام في مجموعة من بلدان جنوب شرق آسيا الناجحة، لكان معدل نموها أعلى بحوالي نقطة مئوية واحدة سنوياً. كما يرتبط كل من مناخ الاستثمار والحوكمة

ارتباطاً وثيقاً ويتشابكان بحيث يعطيان الأولوية القصوى لعدد من العوامل مثل وجود قواعد وإجراءات واضحة يمكن توقعها في مجال تنظيم الاقتصاد، مع التطبيق الفعال والثابت لهذه القواعد، وتوفير الخدمات العامة الأساسية بصورة فاعلة مثل البنى التحتية، وتطبيق القانون، والتعليم. وتظهر الدراسات الهادفة إلى تقييم مناخ الاستثمار في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كيف يمكن للحوكمة الضعيفة أن تعطل النمو القائم على القطاع الخاص على ثلاثة مستويات: (1) القواعد التي تنظم القطاع الخاص: إما هي مطبقة، ولكنها غير واضحة ولا يمكن توقعها في أكثر الأحيان. (2) الأنظمة والقوانين: إما هي مطبقة حالياً، ولكن كثيراً ما تفرض عوائق أمام الدخول إلى السوق والخروج منه. (3) وأخيراً، اتسام بعض الخدمات العامة المقدمة للقطاع الخاص بالضعف. وتؤدي القوانين والأنظمة المتشددة وغير المرنة إلى الحد من قدرة الاقتصاد على الاستجابة للفرص التي تقدمها السوق الدولية والتحديات التي يفرضها، في ظل دخول البلدان اتفاقيات التجارة العالمية، لأنها - أي القوانين والأنظمة

المتشددة - تحول دون انتقال الموارد إلى القطاعات الأكثر إنتاجية والشركات الأكثر فاعلية بعد تطبيق تحرير التجارة. وأظهرت دراسة قام بها البنك الدولي حول استخدام المغرب وتونس للنماذج الاقتصادية إلى أن الإصلاح التنظيمي يمكن أن يؤدي إلى ازدياد النمو الناتج عن تحرير التجارة بنسبة تتراوح بين 30% و45%. إن أنظمة الحوكمة الرشيدة تشجع على المنافسة الجيدة، التي بدورها تساعد الشركات على التركيز على الكفاءة والجودة، وتحد من التلاعب بالأسعار، وتخفف خطر الاستثمارات المضللة، وتسمح بقدر أكبر من المحاسبة والشفافية في قرارات الشركات، وتعزز حوكمة أفضل للشركات. لقد أحرزت دول المجلس تقدماً حقيقياً في مجال حوكمة الشركات مع بدء هذه الدول تعديل القوانين الحالية للشركات وتعزيز آليات المحاسبة وتلبية متطلبات الحوكمة في الشركات. وإدراكاً منها بحقيقة أن الحوكمة الرشيدة تشكل عاملاً أساسياً في ضمان استدامة النمو والتطور في دول المنطقة، نرى أن صناع القرار بدءوا يمسكون بزمام المبادرة ويلتزمون بتطبيق معايير أكثر أماناً للحوكمة في شركاتهم.

ولكي يتم تطبيق معايير العولمة بشكل أسرع، فإن المطلوب وضع بنية تشريعية ورقابية متكاملة خاصة بالحوكمة تأخذ صفة الإلزام وليس الاختيار - خاصة في أسواق المال - مع زيادة فعالية المشرعين عبر استقلالية تامة عن الحكومة، وطرح مدونات وكتيبات تشرح حوكمة الشركات والتشريعات المتعلقة بهذا المجال. ومن المهم أيضاً بناء قدرات مؤسساتية ورقابية قوية على الآليات المعتمدة للتأكد من سلامة التطبيق على أرض الواقع، وتقوية البنية التحتية لحوكمة الشركات عبر تطوير القوانين وتأسيس نيابات قضائية مختصة للبت في القضايا المالية. على أن يتزامن مع ذلك تسويق برامج تدريبية لمديري الشركات المساهمة، وبرامج تثقيفية للمستثمر، والتوعية بأهمية مبادئ حوكمة الشركات وتطبيقها. كذلك إدخال أفضل معايير الحوكمة في الشركات الحكومية والشركات العائلية، والتي تعد مساهماً رئيسياً في نمو الاقتصاديات الخليجية. وأخيراً، السعي لخلق مستوى خليجي لمعايير حوكمة الشركات، بهدف الحصول على وحدة وتناغم في التشريعات وأطر التطبيق على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي.

لكي يتم تطبيق معايير العولمة بشكل أسرع، فإن المطلوب وضع بنية تشريعية ورقابية متكاملة خاصة بالحوكمة تأخذ صفة الإلزام وليس الاختيار - خاصة في أسواق المال - مع زيادة فعالية المشرعين عبر استقلالية تامة عن الحكومة.